

العراق بعد عام ٢٠١١: التحديات في فترة ما بعد الانسحاب الأمريكي

إيمان رجب(*)

باحثة متخصصة بالشؤون الإقليمية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،
وطالبة دكتوراه - مسار العلاقات الدولية، في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

مقدمة

ثمة فكرتان رئيسيتان ارتبط بهما دوماً الحديث عن انسحاب كامل القوات الأمريكية من الأراضي العراقية. تتمثل الفكرة الأولى في «استعادة» العراق استقلاله وسيادته للذين سلبتهما حرب تحرير العراق (Operation Iraqi Freedom)، التي شنتها الولايات المتحدة وحلفاؤها في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، وتتعلق الفكرة الثانية بالتحذير المستمر من قبل القيادات الميدانية العراقية والأمريكية، ومن جهات إقليمية، من المخاطر المترتبة على الانسحاب^(١).

تجادل هذه الدراسة بأن السؤال الأهم مرتبط بمدى استقرار الوضع في العراق، واكتمال عملية بناء الدولة، على النحو الذي أرساه المشروع الأمريكي، والقائم على مدنية السلطة السياسية، وتمثيلية المؤسسات الأمنية والسياسية في الدولة لجميع الجماعات الإثنية، أو بما إذا كان رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي والنخبة المحيطة به سيقودان عملية جديدة تؤسس لمشروع مختلف يعمق أسباب الصراع في العراق.

إن الفرضية الرئيسية السائدة بشأن الوضع في العراق منذ سقوط نظام صدام حسين

eman82s@yahoo.com.

(*) البريد الإلكتروني:

(١) فعل سبيل المثال، صاحب توقيع اتفاق وضع القوات بين الحكومتين الأمريكية والعراقية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، تصريحات من مسؤولين في بعض دول الجوار تحذر من الانسحاب «غير المسؤول» للقوات الأمريكية، ومن ذلك تصريح الأمير تركي الفيصل، سفير العربية السعودية السابق لدى واشنطن ولندن، الذي صور فيه انسحاب القوات الأمريكية من العراق بأنه يفسح المجال أمام القوى السياسية العراقية التي ترغب في تقسيم العراق، حيث صرح بأنه: «مع انسحاب القوات الأمريكية من العراق العام المقبل، فإن ذلك هو الخيار الوحيد أمام العديد من الفصائل السياسية العراقية التي تطمح إلى تقسيم العراق». انظر: «تقرير عن تشكيل حكومة الاحتلال الخامسة»، وكالة الأخبار العراقية (٢١ أيار/مايو ٢٠١٠)، <http://www.iraq4all.org/2009-12-08-22-54-20/9843-2010-05-21-11-19-33.html> .

في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، تدور حول أن وجود القوات الأمريكية هو مصدر الشرعية للنظام العراقي «الجديد»، والضامن لـ «درجة ما» من الاستقرار السياسي والانضباط الأمني في المدن العراقية^(٢)، فهناك قناعة بأن الولايات المتحدة الأمريكية أعطت الجماعات العراقية السلطة، وكانت هي تمارس السلطة أيضاً.

ويلاحظ أن الوجود المادي للقوات الأمريكية منذ «عملية التدفق» (Operation Surge)، فضلاً عن تفعيل دور السنّة من خلال «مجالس الصحوات»، أدى دوراً مهماً في إقرار الوضع في العراق، حيث مثّل ذلك رادعاً للقوى العراقية الساعية إلى تعطيل العملية السياسية، أو إلى فرض حالة من عدم الاستقرار في البلاد من خلال تنفيذ انقلاب ما، مستغلة في ذلك سيطرتها على الجيش «الجديد». كما مثّل ذلك رادعاً للجماعات المسلحة، سواء الجماعات التابعة لتلك القوى أو المستقلة عنها، حتى لا يتكرر سيناريو العنف الذي تفجّر مع تفجير مرقد الإمامين الحسن العسكري وعلي الهادي في مدينة سامراء في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦، وأثار موجة عنف اجتاحت المدن العراقية وتسببت في مقتل ٢٧,٦٧٦ شخصاً في ذلك العام، وهو الرقم الأعلى منذ احتلال العراق^(٣).

تُضاف إلى ذلك ملاحظة أن حالة الصراع التي سيطرت على علاقات القوى العراقية لم تختف مع ارتفاع عدد القوات الأمريكية في إطار «عملية التدفق»؛ فما حدث هو زيادة اعتمادها على الأدوات السياسية في إدارة الصراع في ما بينها بدلاً من اللجوء إلى السلاح، وهو ما ساهم في انخفاض منحنى العنف في السنوات التالية على «عملية التدفق»، حيث وصل عدد ضحايا العنف من المدنيين خلال العام ٢٠٠٨ إلى ٩,٢٢٢ مدنياً، ثم انخفض إلى ٤,٧١٢ مدنياً خلال العام ٢٠٠٩^(٤).

ويطرح انسحاب القوات الأمريكية من العراق العديد من التساؤلات:

– ما مدى استقرار العملية السياسية في العراق بعد انسحاب كامل القوات القتالية الأمريكية؟

(٢) وهذه هي الفكرة التي استندت إليها «عملية التدفق» التي نفذتها إدارة الرئيس جورج بوش عام ٢٠٠٧، وارتفع بموجبها عديد القوات الأمريكية في العراق إلى ١٧٧ ألف جندي، بهدف تأمين بغداد والأنبار على وجه التحديد.

(٣) بلغ عدد القتلى ١٢,٠٤٩ قتيلاً خلال العام ٢٠٠٣، و١٠,٥٧٣ قتيلاً خلال العام ٢٠٠٤، و ١٤,٣٢٤ قتيلاً خلال العام ٢٠٠٥.

تمّ الحصول على هذه الأرقام من المنظمة العراقية الخاصة بإحصاء عدد القتلى العراقيين (Iraq Body Count). تقوم هذه المنظمة برصد عدد القتلى في العراق منذ الأيام الأولى للاحتلال، بالاعتماد على ١٢٠ مصدراً إعلامياً غربياً، و ٧٠ مصدراً غير غربي، انظر: (1) Iraq Body Count «Civilian Deaths from Violence in 2007», January 2008), < <http://www.iraqbodycount.org/analysis/numbers/2007> >, and «Documented Civilian Deaths: Monthly Table», Iraq Body Count (22 June 2009), < <http://www.iraqbodycount.org/database/> > .

(٤) ارتفع عدد الضحايا من المدنيين خلال العام ٢٠١٠، حيث بلغ ٤,٠٤٥ مدنياً، وهو معدل مرتفع نسبياً، انظر: «Iraqi Deaths from Violence in 2010», Iraq Body Count (30 December 2010), < <http://www.iraqbodycount.org/analysis/numbers/2010/> > .

- هل القوى العراقية قادرة على إدارة خلافاتها بأدوات غير عسكرية، كما كشفت عن ذلك الانتخابات المحلية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أم سيشهد العراق سلسلة من الانقلابات السياسية أو العسكرية كتلك التي ميزت تاريخه طوال القرن العشرين؟

- هل ستتصاعد وتيرة العنف مرة أخرى في المدن العراقية، بحيث تقترب من مستوى الحرب الطائفية كما يتوقع البعض؟

تظل كيفية إدارة الصراع على السلطة والموارد في المدن العراقية بعد الانسحاب الأمريكي محرك التغيير الذي سيغيّر شكل العراق، وربما يجعله مختلفاً تماماً عما اصطُح على تسميته "العراق الجديد".

- هل من الممكن أن تبدأ الحكومة العراقية الجديدة عملية بناء ثانية للدولة العراقية، يكون هدفها تخفيف حدّة الصراع، وبناء السلام في فترة ما بعد الصراع؟ أي علاج الأسباب الجذرية للصراع بين القوى العراقية، بما يسمح بالحديث عن علاقات «سلمية» بينها؟

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن هذه التساؤلات، وتجادل بأن هناك عدداً من الإشكاليات السياسية والأمنية التي يثيرها انسحاب القوات الأمريكية، ويرتبط مدى تأثيرها بكيفية إدارة القوى العراقية، على اختلافها وتنوّعها، علاقاتها بعضها ببعض، وبقدرتها على بناء توافق ما في ما بينها يمكن العراق من التقدم.

وتجادل هذه الدراسة أيضاً بأن هذه الإشكاليات ذات طبيعة «ملحة»، وقد ظهرت على السطح منذ سقوط نظام صدام حسين، وتمثّل «قنابل موقوتة»، قد تنفجر في أية لحظة، وستؤدي حينها إلى حدوث انتكاسة، سياسية وأمنية، كبيرة في العراق.

وفي هذا الإطار، تنقسم هذه الدراسة إلى جزأين، يناقش الجزء الأول الإشكاليات السياسية التي ستثور خلال الفترة المقبلة، ويُتوقّع أن تؤثر في الصراع بين القوى العراقية، وكيفية إدارة علاقاتها في ما بينها، في حين يناقش الجزء الثاني الإشكاليات الأمنية التي تثيرها عملية انسحاب القوات القتالية التي اكتملت في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١^(٥)، ويُتوقّع أن تؤثر في الأمن والنظام في المدن العراقية.

(٥) بموجب المذكرة الرسمية التي تم توقيعها بين الحكومة العراقية والإدارة الأمريكية في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، انتهت المهمات القتالية للقوات الأمريكية، ولا يتبقى في العراق سوى ١٥٠ جندياً يحرسون السفارة الأمريكية، وحوالي ٢٠٠ جندي، وقاعدة واحدة. ويتزامن مع ذلك بدء عملية موازية، تتعلق بزيادة عدد المتعاقدين من شركات الأمن الخاصة ليقوموا بدعم القوات الأمريكية. وبحسب السفير كندي المسؤول عن هذا الملف في وزارة الخارجية الأمريكية، سيبلغ عدد المتعاقدين حوالي ١٦ ألفاً. انظر: «بانيتا يوقع مذكرة رسمية بإنهاء الحرب الأمريكية في العراق»، الحياة، ١٩/١٢/٢٠١١، و «Remarks by the President at Disabled Veterans of America Conference in Atlanta», White House (2 August 2010).

وستستفيد الدراسة في معالجتها لتلك الإشكاليات من منهج مايكل لوند في تحليل الصراعات^(٦)، نظراً إلى ما له من قيمة في فهم أبعاد الصراع في العراق وديناميكيته، كما ستعتمد في تحديدها مستوى التغير والاستقرار في معدل العنف في المدن العراقية على عينة من أعمال العنف التي نفذتها جماعات مسلحة، ونتج منها مقتل عراقيين، سواء كانوا مدنيين أو عناصر في الأجهزة الأمنية العراقية أو في قوات الصحوات، خلال الفترة نيسان/ أبريل ٢٠١٠ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وذلك بالاعتماد على قاعدة البيانات الخاصة بمنظمة Iraq Body Count.

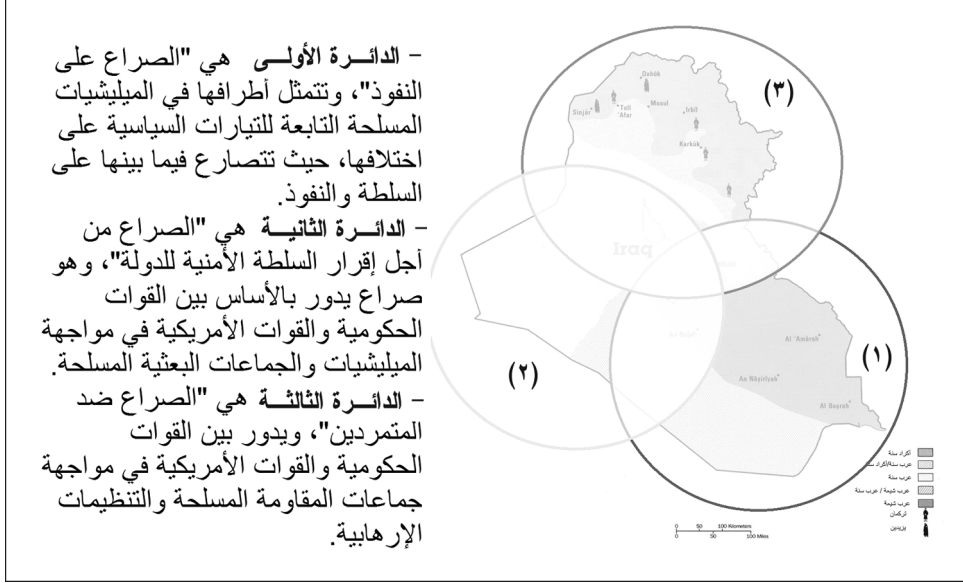
أولاً: أبعاد الصراع السياسي في العراق

تكشف متابعة التطورات السياسية في العراق منذ عام ٢٠٠٣ عن تكون نوع ما من «التقاليد» السياسية حول كيفية إدارة الصراعات بين القوى العراقية على اختلاف توجهاتها وانتماءاتها، خاصة تلك التي قبلت الانخراط في العملية السياسية، وهذا ما اتضح منذ تشكيل الحكومة العراقية الدائمة عام ٢٠٠٦ برئاسة نوري المالكي.

فخلال السنوات الثلاث السابقة على تشكيل الحكومة الدائمة، دفعت حالة الفوضى، التي صاحبت حل الجيش العراقي وهدم مؤسسات الدولة، القوى العراقية إلى تطوير ميليشيات مسلحة خاصة بها، من أجل ضمان تحقيق مكاسب سياسية معينة عن طريق حماية مناطق نفوذها التقليدية أو توسيع تلك المناطق، فكانت العلاقة الصراعية والاحتكام إلى السلاح لتسوية الخلافات السياسية هما السمة الغالبة على علاقات هذه القوى. وقد أدى هذا الوضع إلى تطور ثلاث دوائر متداخلة من العنف والصراع في العراق، يمكن التمييز بينها على المستوى النظري بالاستفادة من منهج مايكل لوند في تحليل الصراعات، كما يتضح من الشكل الرقم (١):

(٦) صاغ مايكل لوند إطاراً تحليلياً لتحليل الصراعات، تألف من خمسة محاور: يهتم المحور الأول بتحديد الأطراف الرئيسية والثانوية المنخرطة في الصراع، ويهتم المحور الثاني بتحديد أسباب الصراع كما أعلنتها أطرافه، ويهتم المحور الثالث بتتبع المراحل الزمنية للصراع، ويهتم المحور الرابع بالعلاقات بين قادة أطراف الصراع، من خلال محاولة الإجابة عن عدد من التساؤلات: هل هناك اتصال بينهم؟ ما هو حجم الموارد لدى كل منهم؟ وما هي طبيعة ميزان القوى بينهم؟ في حين يهتم المحور الخامس والأخير بتاريخ الصراع بين الجانبين، من حيث خبرة التعايش السلمي ومدتها، وسبب انتهاء فترة التعايش وبدء الصراع بين الجانبين، وما هي الجهود السابقة لتخفيف حدة الصراع، وهل فشلت، ولماذا. انظر: Michael S. Lund, *Preventing Violent Conflicts* (Washington, DC: USIP Press Books, 1996).

الشكل الرقم (١) دوائر الصراع في العراق



وقد كشفت انتخابات عام ٢٠٠٦، ثم الانتخابات المحلية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، والانتخابات النيابية في آذار/مارس ٢٠١٠ عن تحوّل قرار اللجوء للسلاح إلى قرار صعب تتردد القوى العراقية في اتخاذه، حيث باتت تفضّل حل مشاكلها بأدوات سياسية. ولم يؤد ذلك إلى اختفاء دائرتي الصراع الأولى والثانية، وإنما أدى إلى تغيير أدوات إدارة الصراع، وذلك مع ملاحظة استمرار نشاط بعض الجماعات المسلحة التي تغرد خارج السرب، وهي تحديداً تنظيم القاعدة والجماعات الموالية له، الأمر الذي أدى إلى اتساع دائرة العنف الثالثة، بعد أن تراجع حجمها جزيئاً خلال العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

إن عودة هذه الدوائر إلى النشاط خلال المرحلة التالية على الانسحاب الأمريكي مرتبطة بالديناميكية التي تتحرك بها، وذات صلة باعتبارات سياسية بالدرجة الأولى، خاصة بكيفية توزيع السلطة والثروة والنفوذ بين القوى العراقية، وبمستوى الثقة بين هذه القوى، حيث تحكم العلاقات بينها حالة من عدم الثقة ترتّب عليها نزوعها إلى إقصاء أية قوة قد تضر بما حققته، أو ما تسعى إلى تحقيقه من مكاسب سياسية وأمنية، وهذا العامل مهم في فهم الدائرتين الثانية والثالثة من دوائر الصراع^(٧).

لذا، تظل كيفية إدارة الصراع على السلطة والموارد في المدن العراقية بعد الانسحاب

(٧) إيمان رجب، «ديناميكيات العنف في العراق»، قضايا (تصدر عن المركز الدولي للدراسات المستقبلية)،

الأمريكي، خاصة في المناطق المتنازع فيها، ومدى التزام القوى العراقية بما تبلور من «تقاليد» سياسية، محرك التغيير الذي سيغيّر شكل العراق، وربما يجعله مختلفاً تماماً عما اصطُلح على تسميته «العراق الجديد» طوال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠١١.

هنا يمكن تحديد قضيتين مرتبطتين بالصراع السياسي في العراق خلال الفترة المقبلة، وسيتم تحليل كل منهما على حدة:

١ - أزمة «التداول» السلمي للسلطة

ترك الولايات المتحدة العراق بنظام سياسي لا تحكمه قواعد مقبولة من القوى السياسية، كما لا تتوافر لدى تلك القوى القدرة على بناء التوافق الذي يسمح بتوليد قواعد جديدة تعمل على تقدم العملية السياسية في العراق. وهذا من شأنه أن يسهل عملية الانقلاب على تلك القواعد، فضلاً عن استمرار وضع الأزمة، بكل ما له من تداعيات أمنية.

فمن ناحية، لا يوجد احترام لقواعد اللعبة السياسية على النحو الذي أقرّه الدستور والقانون، حيث لم يُعدّ تقاسم المناصب السياسية مرتبطاً بنتيجة الانتخابات بقدر ارتباطه بضرورة وجود «ممثّل» عن الطائفة أو الجماعة العرقية. وقد جاء في مذكرات بريمر سنتي في العراق أن «الانقسامات العرقية التي سيطرت على الساسة العراقيين، كانت أقل وضوحاً بين العراقيين العاديين»، وهذا يعني أن مشروع «المحاصصة» الطائفية هو مشروع نخبي تفرّضه النخبة السياسية، التي نشطت في العراق منذ سقوط نظام صدام حسين. كما أن الممارسة العملية تكشف أيضاً عن أن العراقيين لا يقبلون الخروج عن هذه المحاصصة استناداً إلى نتائج الانتخابات.

فعلى سبيل المثال، لم يتم الاعتراف بحقيقة فوز قائمة إياد علاوي بالأغلبية في انتخابات آذار/مارس ٢٠١٠. كما أن عدم احترام قواعد اللعبة كان مسؤولاً عن أزمة تشكيل الحكومة بعد تلك الانتخابات، وهي الأزمة التي نتجت بداية من عدم اتفاق القوى على تفسير المادة ٧٦ من الدستور العراقي، التي تحدّد من له حق تشكيل الحكومة العراقية، هل هو من حصل على أكبر عدد من الأصوات (قائمة علاوي) أم من شكل الكتلة الأكبر (قائمة المالكي).

ومن ناحية ثانية، نجم عن غياب القدرة على بناء التوافق تعرّض عملية بناء التحالفات السياسية بين القوى الفائزة في الانتخابات، وهو ما أطال المدة الزمنية التي استغرقها تشكيل الحكومة (حوالي تسعة أشهر)، وهذه السمة لازمت تشكيل الحكومات العراقية منذ انتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، حين تشكّلت أول حكومة دائمة، إذ استغرق تشكيلها خمسة أشهر.

ومن ناحية ثالثة، لم يُعدّ هناك التزام من جانب القوة المشكّلة للحكومة بأي اتفاق مع القوى السياسية الأخرى، مع تبرير ذلك ببعض مواد الدستور التي يتم انتقاؤها لذلك الغرض، حيث عطل نوري المالكي تشكيل المجلس الوطني للسياسات، الذي تم الاتفاق عليه في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، فجري بموجبه التوصل إلى حل لازمة تشكيل

الحكومة^(٨)، استناداً إلى كونه غير دستوري، وهذا يطرح سؤالاً حول سبب القبول بالاتفاق ابتداء، رغم احتوائه على بنود لا تتفق والدستور.

كما اتجه المالكي بعد الانسحاب الأمريكي إلى إقصاء ممثلي القائمة العراقية في حكومته، وهدد بتشكيل حكومة أغلبية^(٩)، من دون الاهتمام بالحفاظ على التحالف السياسي الذي تشكّلت حكومته بالاستناد إليه، وهو ما يشبه انقلاباً سياسياً لم يتضح موقف إيران منه بعد. ونجاح هذا الانقلاب السياسي، سيسهله وجود فجوة كبيرة بين المواطن العراقي والنخبة الحاكمة حالياً، ومحدودية قدرة الشارع على التأثير في الحكومة والوقوف ضد أية سياسة إقصائية تستخدمها؛ فالمواطن العراقي لا يزال يعاني مشاكل مرتبطة بالخدمات والانقطاع المستمر للكهرباء بحيث إنها تجعله منشغلاً عن تفاصيل الصراعات بين النخب الحاكمة.

**لعل ما يحتاج العراق إليه هو
نخبة سياسية جديدة تطوّر
مشروعاً خالياً من الانتقام من
الماضي، ومن إقصاء المعارضة،
وتتخذ من التوافق السياسي
أساساً له.**

وبالتالي، إذا كانت واشنطن قد حرصت على تشكيل حكومة تمثل جميع القوى العراقية بعد انتخابات عام ٢٠١٠، وقبلت إيران بذلك على مضض، فإن استمرار هذه الحكومة، واستمرار الطابع «التمثيلي» في الحكومات المقبلة، واستمرار

ما صاحبها من استقرار شكلي، كل ذلك أصبح محط تساؤل. وقد يترتب على هذا الوضع تطور ديناميكيات داخلية، تقودها القوى المتضررة من سياسات المالكي، والقوى الجديدة، مثل قيس الخزعلي الذي أعلن نزعه سلاحه ودخوله في العملية السياسية^(١٠)، التي قد تثير قضيتين رئيسيتين. تتعلق القضية الأولى بالنخبة الحاكمة، فالذي يحكم العراق منذ عام ٢٠٠٣ هو المعارضة العراقية التي نكل بها النظام السابق، وما تزال ملتزمة بقرارات اتخذها الحاكم المدني في العراق بول بريمر، مثل حل الجيش وإقصاء البعثيين. والسؤال المطروح هنا هو: هل انسحاب القوات الأمريكية سيؤثر في شرعية هذه النخبة؟

هناك حديث عن احتمال ظهور قيادة شعبية تهز شرعية النخبة الحالية، بما فيها المكوّن الكردي. قبل انتخابات عام ٢٠٠٦، كان السيد مقتدى الصدر هو النموذج، وكان الرهان

(٨) أكّد الاتفاق أحقية الشيعة في منصب رئيس الوزراء الذي حصل عليه نوري المالكي، وأحقية الأكراد في منصب رئيس الجمهورية الذي حصل عليه جلال الطالباني، في حين حصلت القائمة العراقية، التي تمثل الشيعة والسنة على حدّ سواء، على «وعد» بإطلاق عملية المصالحة الوطنية من خلال المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية العليا الذي سيتم إنشاؤه، والإفراج عن المعتقلين، و١٢ وزارة، ورئاسة مجلس النواب التي حصل عليها أسامة النجيفي كممثل للقوى السنية العضو في القائمة، ومنصب نائب رئيس الجمهورية ومنصب نائب رئيس الوزراء، ورئاسة المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية العليا.

(٩) «المالكي يهدّد بتشكيل حكومة أغلبية سياسية، وعلاوي يطالب التحالف الشيعي باستبداله»، الحياة،

٢٢/١٢/٢٠١١.

(١٠) انظر تصريح قيس الخزعلي في: قيس الخزعلي، «زعيم جماعة عصائب أهل الحق: قررنا الانخراط في

العملية السياسية»، الشرق الأوسط، ٢٧/١٢/٢٠١١.

مركزاً على عودته إلى العراق مرة أخرى، وذلك إلى جانب نوري المالكي الذي لم يكن معروفاً قبل اختياره رئيساً للوزراء. والآن لا يوجد نموذج واضح، حيث ما تزال القيادات السياسية التي دخلت مع الاحتلال هي التي تتحكم في الحياة السياسية، مثل إياد علاوي، وإبراهيم الجعفري، وأحمد الجلبي، وعادل عبد المهدي، وعبد العزيز الحكيم، ثم ابنه عمار الحكيم، والقادة الأكراد. ويلاحظ أن العلاقة بين هذه القيادات ما تزال متأثرة بحياة المنفى، حيث ما تزال تلجأ إلى المناورات والمؤامرات السياسية. وبحسب عادل عبد المهدي، نائب الرئيس العراقي، فإن «معظمهم لا يزالون يتصرفون وكأنهم في المعارضة بدلاً من بناء الدولة»^(١١). ولعل ما يحتاج العراق إليه هو نخبة سياسية جديدة تطور مشروعاً خالياً من الانتقام من الماضي، ومن إقصاء المعارضة، ويتخذ من التوافق السياسي أساساً له.

وتتعلق القضية الثانية بـ «مدنية» السلطة السياسية، واحتمال وقوع «انقلاب» عسكري قد تدعمه القوى الإقليمية أو الدولية. ويواجه هذا السيناريو عقبات عدة في ضوء الوجود الأمريكي، والنفوذ السياسي والمخابراتي للقوى الإقليمية، خاصة إيران. فنجاح الانقلاب يحتاج إلى دعم تلك القوى^(١٢). ومع ذلك، فقد طرحت بعض دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة منذ نهاية عام ٢٠٠٦ فكرة دعم انقلاب عسكري لإطاحة نوري المالكي، بعد ما أظهره من فشل في خفض مستوى العنف في العراق، وفي الحفاظ على التحالف الذي أوصله إلى السلطة^(١٣).

ويكتسب سيناريو «الانقلابات» أهمية، مع الفراغ الأمني الذي يخلفه خفض القوات الأمريكية، خاصة في ضوء استمرار عملية تسليح الجيش العراقي، وتعاظم أهمية دوره في إقرار الوضع السياسي والأمني في العراق، وتسييس دوره من خلال هيمنة نوري المالكي على شؤونه، وعلى شؤون غيره من المؤسسات الأمنية.

يدعم هذا السيناريو عاملان، ينصرف العامل الأول إلى خبرة العراقيين في تنفيذ الانقلابات العسكرية. فعلى سبيل المثال، حين سئل أحد جنرالات الجيش العراقي البارزين عن احتمال وقوع انقلاب يقوم به أحد القادة السياسيين، شرح خطة مفصلة لكيفية تنفيذ انقلاب، من خلال قلب عدد من الشاحنات لسد طريق بين القاعدة الأمريكية الرئيسية والمنطقة الخضراء، والاستيلاء على محطة التلفزيون، ومحاصرة البرلمان^(١٤).

وينصرف العامل الثاني إلى محاولات الانقلاب على مستوى المحافظات، التي حاولت أن تنفذها الأجهزة الأمنية المحلية، ومن ذلك محاولة إزاحة محافظ ديالى، رائد راشد، من قبل

«After US Pullout: An Impossible Task?», *International Herald Tribune*, 17/8/2010. (١١)

Edward Luttwak, *Coup d'état: A practical handbook* (London: Penguin Press, 1968), pp. 28- (١٢)

50.

Robert Dryfus, «Coup in Iraq», Tom Paine (Commonsense, Project of the Institute for America's Future) (6 October 2006), <http://www.tompaine.com/articles/2006/10/06/coup_in_iraq.php>.

«After US Pullout: An Impossible Task?».

(١٤)

مناصري رئيس الشرطة في المحافظة، غانم القرشي، في آب/أغسطس ٢٠٠٨. وقد جاءت هذه المحاولة بعد عدة أشهر ممّا يمكن تسميته «الحرب الباردة» بين محافظ ديالى والقرشي حول الصلاحيات الأمنية للأخير^(١٥).

وبالنظر إلى خبرة الانقلابات في العراق، وحداثة الممارسة الديمقراطية فيه، فإن انقلاب الشعب على الانقلابيين إذا نجحوا في السيطرة على السلطة، في ضوء هشاشة الوضع الأمني في المدن، هو احتمال ضعيف، وهذا يعني أنه إذا اضطرت الإدارة الأمريكية إلى دعم انقلاب ما في العراق خلال الفترة المقبلة، ظناً منها أن في ذلك حماية لمشروعها هناك، فإن ذلك سيكون في جوهره بداية انهيار المشروع الأمريكي في العراق القائم على فكرة مدنية السلطة السياسية، والتداول السلمي لها من خلال الانتخابات.

٢ - تحدي «الأقاليمية»

منذ بداية الاحتلال الأمريكي، ظلت فكرة فيدرالية الدولة العراقية، وتحول المحافظات إلى أقاليم، استناداً إلى المادة ١١٥ من الدستور العراقي، من القضايا الشائكة التي توقع كثيرون أنها قد تفجر العراق، خاصة أنها مرتبطة بصراع كامن حول النفط؛ فثروات العراق النفطية تتركز في المحافظات الشمالية بنسبة ٢٠ بالمئة، وفي المحافظات الجنوبية بنسبة ٨٠ بالمئة، وهو ما يترك الوسط فقيراً نفطياً^(١٦) وبصراع آخر متحول في طبيعته، مرتبط بإقصاء السنة عن المؤسسات السياسية والأمنية.

وقد شهدت الفترة المصاحبة لاكتمال الانسحاب الأمريكي من العراق تزايد المطالبة بالتحول إلى أقاليم من قبل محافظات صلاح الدين والأنبار وديالى^(١٧)، التي يُعتبر السنة فيها مكوناً مهماً. وربما يكون هذا التحرك رد فعل على سياسات المالكي التي استهدفت السنة والقائمة العراقية التي تمثل قطاعاً كبيراً من السنة، حيث شنت الأجهزة الأمنية حملة اعتقالات ضد أساتذة وأكاديميين في جامعة تكريت، وضباط سابقين، بتهمة انتمائهم إلى حزب البعث، وتدبيرهم انقلاباً عسكرياً. كما استهدف نوري المالكي نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي، وكان له دور ما في استصدار مذكرة اعتقال في حقه، والسعي إلى سحب الثقة من نائبه صالح المطلك، وكلاهما من قيادات القائمة العراقية. كما قد تكون رد فعل على فشل المالكي في تحسين الوضع الاقتصادي والخدمي في البلاد، خلال المئة يوم التي تحدت عنها بعد تشكل حكومته.

ويرتبط جوهر هذه المشكلة بالعلاقة بين الحكومة المركزية في بغداد والحكومات المحلية

(١٥) انظر: Bill Murray, «Diyala Governor Survives Potential Coup d'état, Suicide Bomber», *Long War Journal*, 14/8/2008.

(١٦) Anthony H. Cordesman, «Iraq: Putting US Withdrawal in Perspective», Report Published by Center for Strategic and International Studies (15 December 2011).

(١٧) «ردود فعل متباينة على قرار محافظة ديالى التحول إلى إقليم»، *الحياة*، ١٤/١٢/٢٠١١.

في المحافظات، إذ من المتوقع أن تتفجر خلال الفترة المقبلة، حيث شهدت الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١١ نزوح المالكين إلى تكريس سلطة الحكومة المركزية على حساب الحكومات المحلية، وهو ما خلف حكومات محلية ضعيفة، غير قادرة على الاستفادة من البنود المخصصة لها في ميزانية الدولة في تطوير الوضع الخدمي فيها، فضلاً عن عدم قدرتها على محاسبة الشرطة المحلية على التقصير في توفير الأمن.

كما ترتبط بذلك مشكلة خاصة بكيفية تشكيل الأجهزة المحلية، خاصة اختيار مديري هيئات الاستثمار في المحافظات؛ فمنذ الانتخابات المحلية، بدأت حركة تغيير في إدارات هيئات الاستثمار في ضوء نتائج الانتخابات، واتجهت قائمة المالكين في المحافظات الجنوبية، باعتبارها الفائز الأكبر فيها، إلى السيطرة على اختيار رؤساء الإدارات من دون الاهتمام باعتبارات الكفاءة والمهنية، ومن دون الشراكة مع القوى الأخرى. وقد ردت كتلة «شهود المحارب» التابعة للحكيم وكتلة «الأحرار» التابعة للصدر على هذا السلوك في محافظة ذي قار على سبيل المثال، بتعليق عضويتيها في مجلس المحافظة^(١٨).

ثانياً: «التحديات» الأمنية المحتملة

يعاني العراق بعد الانسحاب الكامل للقوات القتالية الأمريكية إشكالية خاصة بتحقيق الأمن والنظام في المدن العراقية بالاعتماد على قواته فقط. وترتبط هذه الإشكالية في جوهرها بأن القوات العراقية ليست الطرف الوحيد الذي يحتكر امتلاك السلاح، أو استخدام العنف، فضلاً عن ضعف تلك القوات وتدني كفاءتها.

وينصرف مفهوم النظام إلى الحياة الطبيعية في المدن، ويعني عملياً غياب حظر التجول، ورفع الحواجز الأسمنتية الفاصلة بين شوارع المدن، وعودة الطلاب إلى المدارس، وحركة الأسواق، وعدم الاعتداء على الممتلكات الخاصة، وهو لا يرتبط بالضرورة بارتفاع معدل الأمن، إذ قد يكون هناك نظام على شاكلته الذي فرضه التيار الصدري في مدينة الصدر قبل آذار/مارس ٢٠٠٨، في ظل انعدام الأمن. وما تزال المدن العراقية تشهد حالات من غياب النظام، وهذا ما تفيد به الحوادث المتكررة لسرقة محلات الصاغة في بغداد، ومحلات الصيرفة والمصارف^(١٩).

وفي ما يتعلق بـ أمن المدن، الذي يقاس بحجم أعمال العنف أو الهجمات المسلحة، فما زال

(١٨) «ذي قار: كتلتا الحكيم والصدر تهددان بتعليق عضويتيها في مجلس المحافظة»، الحياة، ١٩/٨/٢٠١٠.

(١٩) انظر: «العراق: انتحاري يقتل ثمانية أشخاص ويصيب عشرة بتكرت»، بي بي سي العربية (٢١ حزيران/يونيو ٢٠١٠)، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2010/06/100621_iraq-musilblast_tc2.shtml>.

وانظر أيضاً: «كربلاء: إجراءات لحماية متاجر الصاغة واتهامات للبعث بتنفيذ عمليات اغتيال»، الحياة، ٨/١٨/٢٠١٠.

هذا الأمن يعتمد على الوجود الفعلي للمادي للقوات، خاصة في المناطق المتنازع فيها. كما ما تزال هناك مدن غير آمنة، مثل المقدادية، ومناطق غير آمنة داخل بعض المدن. واستناداً إلى قاعدة البيانات الخاصة بموقع عدد القتلى في العراق، تُعتبر بغداد والموصل من أكثر المناطق الأقل أماناً في العراق^(٢٠).

وقد اتسم أمن العراق خلال فترة ولاية نوري المالكي بالهشاشة، نتيجة استمرار الأسباب الهيكلية للعنف، من دون أن تتم معالجتها بجدية، ممثلة في انعدام الثقة، واستمرار الإقصاء السياسي، والولاءات الضيقة. كما اعتمد المالكي في تقييمه للوضع الأمني، خاصة خلال فترة ولايته الأولى، على الوجود المادي للقوات الأمنية في المدن، سواء القوات العراقية أو القوات الأمريكية، فاهتم في الغزالية مثلاً بزيادة عدد أفراد القوات، من دون الاهتمام بإقناع

من هجر بيته بسبب غياب الأمن بالعودة إليه، حيث يُقدّر عدد السكان في الغزالية في بغداد بحوالي ١٣ ألف مواطن، ويوجد فيها ٥٠٠ جندي من الجيش و٧٠٠ عنصر من الشرطة الوطنية، و٤٠٠ عنصر من الصحوات، وعدد من قادة الشرطة العاديين والشرطة السرية وشرطة المرور^(٢١). ورغم ذلك، ما يزال بيت واحد من كل خمسة بيوت مهجوراً حتى اليوم.

تعود هشاشة الوضع الأمني في العراق إلى استمرار ضعف الأجهزة الأمنية بسبب كونها مجالاً للإقصاء الطائفي، وضعف ولاء عناصرها، واختراقها من قبل الميليشيات المسلحة.

ويُعتبر ارتفاع منحني العنف خلال الفترات الانتقالية لنقل السلطات والمسؤوليات الأمنية، مؤشراً جيداً على هشاشة الوضع الأمني؛

فخلال الفترة نيسان/أبريل ٢٠١٠ - آب/أغسطس ٢٠١٠، عاد العنف بقوة في الموصل وبغداد وسامراء وكركوك والفلوجة وبعقوبة. وخلال الفترة تموز/يوليو ٢٠١١ - ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، حين تم إعلان إنهاء المهمات القتالية، عاد العنف إلى بغداد والموصل والفلوجة (انظر الشكل الرقم (٢)).

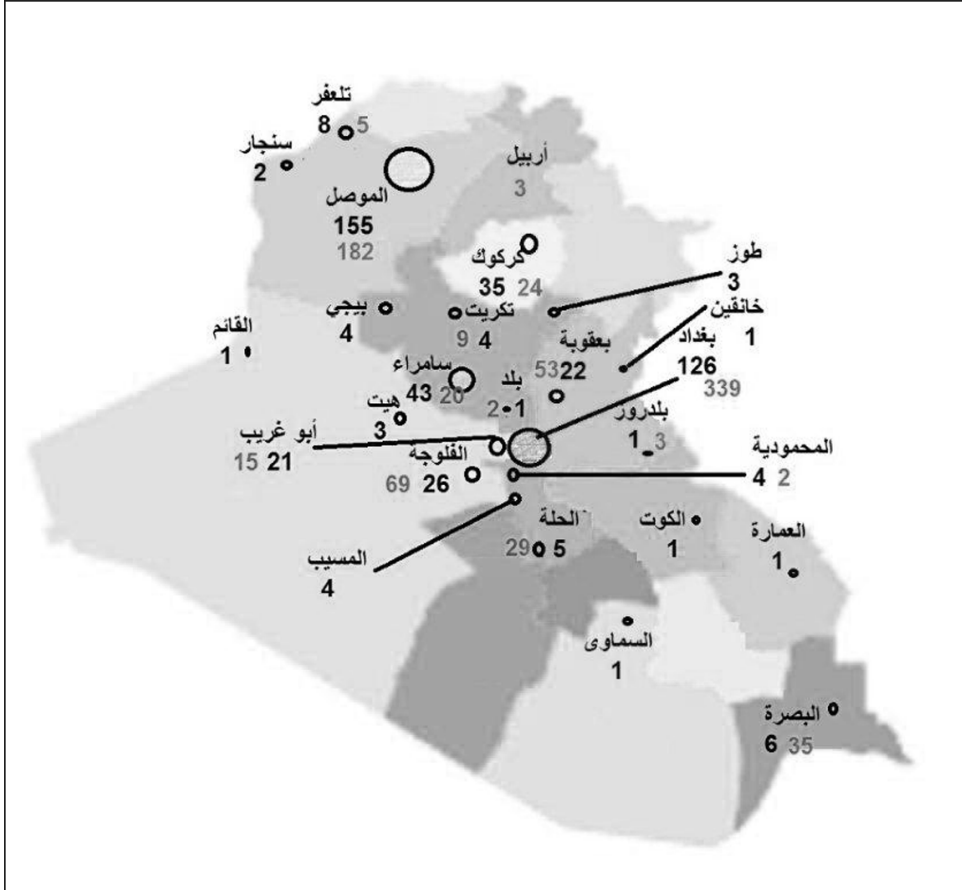
(٢٠) انظر: «Civilian Deaths from Violence in 2009», Iraq Body Count (31 December 2009), < <http://www.iraqbodycount.org/analysis/numbers/2009/> >, and «Iraqi Deaths from Violence in 2010», Iraq Body Count (30 December 2010), < <http://www.iraqbodycount.org/analysis/numbers/2010/> >. Marc Santora, «US Leaves Iraq: Distrust When Anger Lingers», *New York Times*, 29/6/ (٢١) 2009.

الشكل الرقم (٢)

أعمال العنف في المدن العراقية في الفترة

نيسان/أبريل ٢٠١٠ - ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠،

والفترة تموز/يوليو ٢٠١١ - ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (*)



(*) تمثل هذه الخريطة المدن التي وقعت فيها أعمال عنف أدّت إلى وقوع ضحايا من المدنيين ومن أجهزة الأمن العراقية وعناصر الصحوات. تشير الأرقام الملونة باللون الأسود إلى أعمال العنف التي وقعت في الفترة نيسان/أبريل ٢٠١٠ - ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠، وتشير الأرقام الملونة باللون الأحمر إلى الأعمال التي وقعت في الفترة تموز/يوليو ٢٠١١ - ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

المصدر: «Incidents for the Period April-August 2010,» Iraq Body Count, < <http://www.iraqbodycount.org/database/incidents/page1> >, and «Incidents for the Period July-December 2011,» Iraq Body Count, < <http://www.iraqbodycount.org/database/incidents/page4> > .

كما يكشف الوضع في العراق عن أن الميليشيات المسلحة قد تتمكّن من فرض النظام في المدن العراقية، وذلك في الوقت الذي تمثّل مظهراً من مظاهر انعدام الأمن في العراق. وهنا تظل

إشكالية أولوية النظام على الأمن هي التحدي الذي يواجه الحكومة العراقية الجديدة، فهل تتجه الحكومة العراقية إلى التخلي عن النظام من أجل تحقيق الأمن؟ وهل ستنجح في تحقيق ذلك في الوقت الذي لم تنجح في ضمان النظام اعتماداً على قواتها، أو في ضمان أمن حقيقي مستقر في المدن؟ حيث ما تزال هناك أعمال عنف تستهدف المدنيين. ويرتبط بهذه الإشكالية عدد من التحديات الأمنية، التي من المتوقع أن تصبح خلال الفترة المقبلة حاکمة للوضع في العراق ومصدر تهديد حقيقي له، ونتناول كل منها على حدة.

١ - «تحدّي» رفع كفاءة القوات العراقية

ترجع هشاشة الوضع الأمني في المدن العراقية في جزء منها إلى اعتبارات فنية خاصة بكفاءة قوات الأمن العراقية، وقدرتها على منع أي تهديد أمني، ومعالجة تبعاته في حال وقوعه، وجاهزيتها لمنع وقوعه أو تكراره في المستقبل. فاستناداً إلى تقرير المحقق العام الخاص بإعادة البناء في العراق، والمقدّم إلى الكونغرس في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كانت القوات الأمريكية تقدّم إلى القوات العراقية حتى فترة إعداد التقرير الدعم اللوجستي والجوي، والمعلوماتي والاستطلاعي، في أثناء قيام تلك القوات بأية عملية مداهمة، أو في حال انخراطها في أية مواجهات مع الجماعات المسلحة^(٢٢). ولم يجر بناء هذه القدرات إلى حين اكتمال الانسحاب في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وقد أكد التقرير أن تطوير هذه القدرات يستغرق سنوات عدة. وأكد كذلك استمرار تواضع كفاءة القوات العراقية، سواء قوات الجيش، خاصة في مجالات الدفاع الجوي والبحري، أو قوات الشرطة، خاصة في مجال حماية البنى التحتية والحدود، ومكافحة الإرهاب^(٢٣).

هذه الحقائق تفسر عدم وجود ثقة كاملة لدى السياسيين العراقيين، ولدى القيادات الميدانية الأمريكية والعراقية في جاهزية القوات العراقية لتأمين نفسها بعد انسحاب كامل القوات العراقية. وفي ضوء ذلك، يمكن فهم حديث وزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت غيتس عن احتمال حدوث «انهيار تام في القوات العراقية يستدعي تدخلاً من القوات الأمريكية»، وحديث مسؤولين في الجيش الأمريكي عن وجود «عمليات مشتركة» مع قوات الأمن العراقية في المواقع «الحرّة»^(٢٤)، وإمكانية دعمهم للقوات العراقية في مجال التغطية الجوية باستخدام طائرات هليكوبتر عسكرية ومقاتلات وطائرات دون طيار. ولعل هذا هو سبب حالة الانقسام في الحكومة العراقية حول التمديد لوجود القوات الأمريكية إلى ما بعد عام ٢٠١١، وحول إبرام اتفاق منفصل خاص بالمدرّبين الأمريكيين.

ويمكن تفسير استمرار ضعف هذه الأجهزة بثلاثة عوامل، يتعلق العامل الأول

«Special Inspector General for Iraq Reconstruction,» Quarterly Report to U. S. Congress (30 (٢٢) October 2011), p. 54.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٥٦.

«Measuring Stability and Security in Iraq,» Report to the American Congress (May 2010), (٢٤) p. 47.

باستمرار كون الأجهزة مجالاً لإعمال منطق الإقصاء الطائفي في مواجهة السنة من ناحية، والإقصاء العرقي في مواجهة العرب من ناحية أخرى، حيث يغلب على تشكيل الجيش الاتحادي المكوّنان الشيعي والكردي، ويغيب المكوّن العربي عن جيش إقليم كردستان. وقد يرجع ذلك إلى أن بناء تلك الأجهزة تم قبل أن يتم التوصل إلى صيغة مرّضية لتسوية الصراع الدائر في العراق والذي تفجّر مع الاحتلال؛ فقد كان من الممكن أن تكون هذه الأجهزة إحدى أدوات استقرار الوضع في العراق لو تأخر تشكيلها إلى حين التوصل إلى تلك الصيغة. ففي المجتمعات المنقسمة، تزداد فاعلية هذه الأجهزة كلّما غاب عن تشكيلها المنطق الحاكم للصراع بين الجماعات^(٢٥).

ويتعلق العامل الثاني بضعف الولاء لدى عناصر هذه الأجهزة؛ فقد انضم هؤلاء إلى تلك الأجهزة إما هروباً من البطالة، التي تتراوح نسبتها بين ٢٧ بالمئة و ٦٠ بالمئة إذا لم يكن هناك حظر تجول^(٢٦)، وإما لخدمة الإثنية التي ينتمون إليها. وهذا كان واضحاً بشدة في عناصر الشرطة^(٢٧). وتشير عدة تقارير إلى أن نسبة عالية من هؤلاء هم أعضاء صوريون في الشرطة أو الجيش، يقتسمون رواتبهم مع آمر الوحدة العسكرية الذي يتستر عليهم، وعادة ما يعمل بعضهم في جهة حكومية أخرى مدنية^(٢٨). ورغم ما تحقّق من تقدّم نسبي في عهد ديفيد بترايوس في هذا المجال، فإن الفراغ الأمني الذي يخلّفه انسحاب القوات القتالية قد يتسبب في أن يستحوذ على هذه العناصر ولاؤها الإثني^(٢٩).

وينصرف العامل الثالث إلى اختراق هذه الأجهزة من قبل الميليشيات المسلحة، التي منها ما هو تابع للأحزاب والقوى السياسية الفاعلة في العراق، خاصة منظمة بدر وجيش المهدي. فعلى سبيل المثال، تخلف كثير من عناصر الشرطة والجيش عن تأدية واجبهم في المواجهات المسلحة التي دارت بين جيش المهدي والقوات الحكومية، بدعم جوي من القوات الأمريكية، في مدينة البصرة في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٨، والتي تلاها قرار وزير الداخلية العراقي بطرد ١٣٠٠ عسكري من الشرطة والجيش^(٣٠). وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة العراقية سعت إلى سدّ النقص في القوات بعد قرار الطرد، وذلك عن طريق تجنيد عشرة آلاف عنصر من المناطق الشيعية في الأجهزة الأمنية، متغافلة بذلك عن طلبات الدمج التي

(٢٥) انظر: Thomas E. Ricks, «US Still Waiting for Iraq Forces to Stand Up», *Washington Post*, 1/ 10/2006, and Stephen Biddle, «Securing Baghdad, Thinking Saigon», *Foreign Affairs* (3 April 2006).

(٢٦) Deborah White, «Iraq War Facts: Results and Statistics», 23 August 2010, <http://usliberals.about.com/od/homelandsecurit1/a/IraqNumbers.htm> .

(٢٧) انظر: «Suicide Bombers Kills Dozens in an Attack on Iraqi Army Recruits», *International Herald Tribune* (18 August 2010).

(٢٨) رصد وزير الداخلية جواد البولاني وجود أكثر من ٧٠ ألف درجة وهمية رصدت بين منتسبي شرطة الحمايات FBS، انظر: «بغداد: الجندي الفضائي خليفة المتبرع وكلاهما خارج الخدمة العسكرية»، *الحياة*، ٢٢ / ٢٠١٠ / ٨.

(٢٩) «Suicide Bombers Kills Dozens in an Attack on Iraqi Army Recruits».

(٣٠) Stephen Farrell and James Glanz, «More Than 1000 in Iraq's Forces Quit Basra Fight», *New York Times*, 4/4/2008.

قدّمتها عناصر الصحوات منذ عدة أشهر ولم يجرِ النظر فيها^(٣١).

إن استمرار ضعف هذه الأجهزة يجعلها غير قادرة على ضبط الأوضاع في المدن العراقية بعد إنهاء العمليات القتالية في العراق. وسيسمح هذا الوضع لتنظيم القاعدة والجماعات المسلحة بالاحتفاظ بمعقلها، في الوقت الذي ستكون مرحلة نقل السلطات الأمنية إلى القوات العراقية مرحلة ملائمة لهذه الجماعات كي تجدد نشاطها في العراق؛ فقد استمرت معدلات العنف في الارتفاع مع بدء انسحاب القوات الأمريكية إلى خارج المدن العراقية، حيث وصل إجمالي القتلى

خلال حزيران/يونيو إلى ٢٠٠٩ إلى ٥١٧ مدنياً، ووصل خلال تموز/يوليو إلى ٤١٨ مدنياً، وخلال آب/أغسطس من العام ذاته إلى ٥٣٧ مدنياً^(٣٢). كما ارتفعت تلك المعدلات خلال الفترة ١٨ - ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بصورة غير مسبقة، فكانت عالية جداً في بغداد والموصل وبعقوبة وكركوك، وبلغ متوسط عدد الهجمات في بغداد وحدها ٩ هجمات في اليوم^(٣٣).

**سيطرَح حَتْدِي الْجَمَاعَاتِ الْمُسَلَّحَةِ
أَمَامَ الْحُكُومَةِ الْعِرَاقِيَّةِ ثَلَاثَةَ
سِينَارِيُوهَاتٍ: التَّفَاوُضُ مَعَ هَذِهِ
الْجَمَاعَاتِ لِتَكُونَ جُزْءاً مِّنَ الْقُوَّاتِ
الْعِرَاقِيَّةِ؛ التَّفَاوُضُ مَعَهَا لِإِعْطَائِهَا
مَكَاسِبَ سِيَاسِيَّةٍ؛ الدَّخُولُ فِي
مُوَاجَهَةِ مُسَلَّحَةٍ مَعَهَا.**

إلى جانب ذلك، هناك تدنٍّ في ثقة

المواطنين بالشرطة العراقية، كما أن هناك محدودية عدد عناصرها، فهناك حاجة إلى عنصر شرطة واحد لكل أربعة مواطنين، خاصة أن الأمن في العراق ما يزال يعتمد على إظهار القوة.

وبالتالي، يظل التحدي الذي يواجه الحكومة العراقية خلال الفترة المقبلة خاصاً برفع كفاءة الأجهزة الأمنية العراقية، ورفع مستوى ثقة المواطن العراقي بها، واختيار الجهات التي ستقوم بذلك: هل من خلال الدول الإقليمية، أو من خلال قبول العروض الأمريكية؟ وإذا استمر الصراع بين القوى السياسية محكوماً بالديناميكية ذاتها، فإن تحقق رفع الكفاءة أمر مستبعد، إذ إن هذه المهمة من أصعب المهمات التي يمكن إتمامها في المجتمعات المتصارعة.

٢ - تحديّ «الجماعات» المسلحة

لم ينته وجود الجماعات المسلحة السنيّة أو الشيعية في العراق، حيث أصبحت جزءاً من الواقع الأمني فيه، وذلك رغم العديد من عمليات الاعتقال والمداهمة التي نفذتها القوات العراقية بالتعاون مع القوات الأمريكية قبل الانسحاب. ويمكن التمييز بين ثلاث مجموعات مسلحة:

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) «Refer to the Recent Events Section at Iraq Body Count,» <http://www.iraqbodycount.org/database/recent/6/> .

(٣٣) انظر: «Incidents for the Period 18 December-27 December 2011,» Iraq Body Count, <http://www.iraqbodycount.org/database/incidents/page1> .

تتمثل المجموعة الأولى في «جيوب» تنظيم القاعدة، حيث استعاد تنظيم «أنصار الإسلام»، الذي يسمّى كتائب القاعدة في إقليم كردستان، نشاطه في شمال العراق، خاصة في الموصل، حيث ما يزال تنظيم القاعدة يحظى بدعم هناك، بحسب الناطق باسم قائد القوات الأمريكية السابق في العراق ديفيد بيركيز. وقد تزامن ذلك مع ما تردّد حول تحالف القاعدة مع بعض الجماعات البعثية، خاصة في مدينتي كركوك ونيوى. ويرى بيركيز أن وجود القاعدة في الموصل ما زال مهماً بالنسبة إليها كي تتمكّن من الاستمرار في العمل داخل العراق، ورأى حينها أن تمكّنها من السيطرة على بغداد يعني انتصارها على الحكومة العراقية والقوات الأمريكية^(٣٤).

وتتمثل المجموعة الثانية في الجماعات المسلحة السنيّة، وتحديدًا جيش رجال الطريقة النقشبندية الذي ينشط في شمال ووسط العراق، حيث يلاحظ تزايد استهدافه لقوات الأمن العراقية، وعناصر الصحوات، ومسؤولين حكوميين ونشطاء المجتمع المدني. فعلى سبيل المثال، تم خلال الفترة تموز/يوليو - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ اغتيال أو محاولة اغتيال أو الهجوم على ٦٦ مسؤولاً حكومياً^(٣٥).

وتتألف المجموعة الثالثة من الميليشيات الشيعية، التي تمثل تحدياً كبيراً للحكومة العراقية. واستناداً إلى تقرير المفتش العام الخاص بإعادة بناء العراق، تتألف هذه الميليشيات من جيش المهدي، وعصائب أهل الحق، وكتائب حزب الله في العراق^(٣٦). ورغم انخفاض معدل نشاط هذه الميليشيات خلال هذه الفترة، فما تزال شبكات دعمها مادياً ولوجستياً قائمة، خاصة في المحافظات الجنوبية.

ومن المتوقع أن يترتب على خفض القوات الأمريكية مزيد من تفكيك سلطة الدولة الأمنية، وفقدانها عملياً لصالح نمو السلطة الأمنية لهذه الجماعات، خاصة أنها تستهدف عادة قوات الأمن العراقية، لاسيما الجماعات الموالية لتنظيم القاعدة، التي باتت، استناداً إلى تقرير أنتوني كوردسمان، باتت قادرة على التكيف مع البيئة الأمنية المتغيرة، وما تزال قادرة على شن عمليات تُسقط عدداً كبيراً من الضحايا^(٣٧).

وربما ترتبط خطورة هذه الجماعات أكثر بعلاقتها بالقوى السياسية، واحتمال لجوئها إلى هذه الجماعات لإدارة صراعاتها السياسي مع غيرها من القوى، خاصة في حالة الميليشيات الموالية للتيار الصدري، ومنظمة بدر التابعة للمجلس الأعلى الإسلامي^(٣٨).

Rod Nordland, «US and place Iraq Weigh Exceptions to Exit Deadline», *International Herald Tribune*, 28/4/2009.

«Special Inspector General for Iraq Reconstruction», pp. 60-61.

(٣٥)

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٥٦.

Cordesman, «Iraq: Putting US Withdrawal in Perspective».

(٣٧)

(٣٨) وقّع أعضاء المجلس السياسي في محافظة البصرة وثيقة «محرم الحرام»، التي تعهدوا بموجبها بحفظ الأمن في المحافظة بعد انسحاب القوات الأمريكية، وتجنّب استخدام السلاح لأغراض سياسية، والسعي إلى ضمان نجاح الانتخابات المحلية بعد الانسحاب. وهي وثيقة شبيهة بوثيقة «الزهراء» التي تم توقيعها عام ٢٠٠٦ ولم تكن فاعلة. انظر: «الأحزاب في البصرة تتعهد حصر السلاح بالدولة بعد الانسحاب الأمريكي»، *الحياة*، ١٣/١٢/٢٠١١.

هذا التحدي، من شأنه أن ينعش الدائرة الأولى للصراع في العراق السالفة الذكر؛ فما حققه المالكي من انتصار على ميليشيا جيش المهدي في مواجهات آذار/مارس ٢٠٠٨ وكان رادعاً لمنظمة بدر وغيرها من الميليشيات المسلحة، من الممكن أن يتلاشى كإنجاز أمني. وقد حذر قائد القوات الأمريكية كينيث هنزيكر من خطورة الميليشيات في المرحلة المقبلة، حيث صرّح بأن «عصائب أهل الحق وحزب الله، واليوم الموعد ما تزال قادرة على شن هجمات (..)»، ويجب على قوات الأمن العراقية الاستمرار في مكافحتها لأن وجودها لا يخدم المصالح العراقية»^(٣٩).

وسيطر هذا التحدي أمام الحكومة العراقية ثلاثة سيناريوهات، ينصرف السيناريو الأول إلى التفاوض مع هذه الجماعات والوصول إلى صيغة مشابهة لوضع الصحوات، بحيث تكون هذه الجماعات جزءاً من القوات العراقية، ولكن تمارس مهمات محدّدة، وبالتالي تساهم في الحفاظ على النظام. ولكن نجاح هذه الصيغة يتطلب أولاً من الحكومة العراقية حل مشكلة الصحوات.

ويتمثل السيناريو الثاني في التفاوض مع هذه الجماعات والحوار معها، على غرار عملية التفاوض مع طالبان في أفغانستان، بحيث يتم إعطاؤها مكاسب سياسية، وربما أمنية في مجال حفظ النظام. وينصرف السيناريو الثالث إلى الدخول معها في مواجهة مسلحة، وهذه الحالة انتقائية، حيث ستكون حكومة المالكي أقل نزوعاً إلى الدخول في مواجهة مسلحة مع الجماعات المدعومة من إيران.

٣ - مشكلة «دمج» الصحوات

تختلف هذه المشكلة في طبيعتها عن مشكلة الجماعات المسلحة، من حيث شرعية وجودها التي ارتبطت بكيفية تشكّلها، والإنجاز الأمني الذي حقّقه، ومن حيث ضمانها تمثيل السنّة تحديداً في أجهزة الأمن العراقية، التي ما يزال تشكيلها مختلاً على نحو يضر بكفاءتها. ومشكلة هذه الجماعات مرتبطة بتحوّلها إلى قضية سياسية يتجاوزها المالكي مع القوى الأخرى، فضلاً عن أن في داخل الأجهزة الأمنية العراقية مقاومةً لدمجها.

وقد تزايد تسييس هذه القضية مع نقل مسؤولية الصحوات فعلياً من القوات الأمريكية إلى الحكومة العراقية في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ورغم أهمية هذه الخطوة، فإنها لم تأت بما هو متوقّع، سواء من قبل القوات الأمريكية أو من قبل عناصر الصحوة ورؤساء العشائر؛ فرغم انتقال مسؤولية ٨٢ ألفاً من عناصر الصحوة في ثماني محافظات إلى الحكومة العراقية خلال الفترة تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ - ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٩، لم يتم دمج عدد كاف منهم في الأجهزة الأمنية استناداً إلى القرار ١١٨^(٤٠). كما أن الحكومة اتخذت عدداً من

(٣٩) «الجيش الأمريكي يستبعد خيار نشر قوات دولية في المناطق المتنازع عليها»، الحياة، ٢٥/٨/

٢٠١٠.

(٤٠) حيث أعلنت حكومة المالكي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ خطة لدمج ٢٠ بالمئة من عناصر الصحوة في الأجهزة الأمنية التابعة لوزارتي الداخلية والدفاع، بعد إجراء عدد من الاختبارات والتحريات حول =

الخطوات التي تهدف بطبيعتها إلى تصفية عناصر الصحوة، ومنها التأخر في دفع رواتب عناصر الصحوة^(٤١)، وملاحقة ومحاكمة عدد منهم على ما ارتكبوه من جرائم قبل الانضمام إلى مجالس الصحوة^(٤٢). وبحسب تصريح زهير الجليبي، مسؤول ملف الصحوات في الحكومة العراقية، «لم يبق سوى ٥٢ ألف عنصر من قوات الصحوة اليوم (آب/أغسطس ٢٠١٠)، وهم يتوزعون على تسع محافظات من أصل ١٨». وقد أدى تأخر دمج الصحوات إلى انصراف أفرادها عن العمل؛ ففي نيسان/أبريل ٢٠٠٩ مثلاً، توجه في سامراء ١٧٥٠ عنصراً من مجموع ٤٨٠٠ عنصر إلى كسب العيش بعيداً عن الصحوات، وقُتل منهم ١٦ والتحق ٧٥٠ بقوات الأمن، وبقي في سامراء من عناصر الصحوة ٢٣٠٠ عنصر^(٤٣).

وقد كان التوافق على استئناف دمج الصحوات في اتفاق ١١ تشرين الثاني/نوفمبر الذي سبقت الإشارة إليه، من العوامل التي سهّلت تشكيل الحكومة الحالية، ولكن لم يتم اتخاذ خطوات فعلية. وقد نجحت القاعدة في استقطاب عناصر منهم إلى صفوفها، حيث جُنِّدت أربعة عناصر من كل ألف عنصر بحسب إحصاءات الحكومة العراقية. كما أخذ تنظيم القاعدة يستهدف نقاط التفتيش التي تديرها عناصر الصحوات، ويستهدف قادتها وأفرادها.

ويمكن فهم هذه الهجمات على أنها إشارة من تنظيم القاعدة إلى قدرته على هدم الأمن الذي ساهمت في تحقيقه تلك الصحوات. وقد اعتبر أحد قادة قوات الصحوة في سامراء أن انسحاب القوات الأمريكية المقاتلة يفتح أمام مقاتلي القاعدة «باب الانتقام» من الصحوات، حيث أكد أن «الإرهابيين يعتبروننا أبناء الأمريكيين، وأقسموا أن يقضوا علينا بعد رحيلهم»^(٤٤).

ومع بدء انسحاب القوات الأمريكية، من المتوقع أن تستغل التيارات السياسية المعارضة

= أصحاب طلبات الدمج، ثم قننت ذلك في الأمر الديواني الرقم ١١٨ الذي صدر في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ونصّ على دمج العناصر التي ليس لها سجل إجرامي في الأجهزة الأمنية، والنظر في مدى صلاحية من تبقى من عناصر الصحوة للانضمام إلى الأجهزة الإدارية للدولة.

(٤١) على سبيل المثال، انسحب ١٣٠ عنصراً من ٣٠ حاجز تفتيش في شمال بابل، واستقال من صحوة

الغزالية ٥٠ عنصراً من مجموع ١٧٥ عنصراً خلال نيسان/أبريل ٢٠٠٩ اعتراضاً على عدم دفع رواتبهم.

(٤٢) ومن ذلك القبض على ناظم الجبوري، زعيم الصحوة في مدينة الضلوعية، بتهمة المشاركة في قتل

شيعية الدجيل خلال العام ٢٠٠٦، والمشاركة في استهداف نقطة للشرطة هناك. كما تم اعتقال عادل المشهداني،

رئيس مجلس الصحوة في منطقة الفضل، في آذار/مارس ٢٠٠٩ بتهمة الارتباط بالقاعدة وتنفيذ عمليات تفجير،

ثم اعتقال عناصر من الصحوات في الإسكندرية شمال بابل بتهمة الإرهاب. انظر: «Iraqi Sunni Fighters

Detained for Past Attacks», *Washington Post*, 3/5/2009, and «Iraqi Forces Arrest Us Allied Militia

Leader», *Washington Post*, 3/5/2009.

(٤٣) حيث أعلنت حكومة المالكي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ خطة لدمج ٢٠ بالمئة من عناصر

الصحوة في الأجهزة الأمنية التابعة لوزارتي الداخلية والدفاع، بعد إجراء عدد من الاختبارات والتحريات حول

أصحاب طلبات الدمج، ثم قننت ذلك في الأمر الديواني الرقم ١١٨ الذي صدر في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ ونصّ

على دمج العناصر التي ليس لها سجل إجرامي في الأجهزة الأمنية، والنظر في مدى صلاحية من تبقى من عناصر

الصحوة للانضمام إلى الأجهزة الإدارية للدولة. انظر: «الصحوات تخشى انتقام القاعدة بعد انسحاب القوات

الأمريكية»، *الحياة*، ٢٢/٨/٢٠١٠.

(٤٤) المصدر نفسه.

لتشكيل الصحوات سيطرتها على أجهزة الدولة لتقوم بتصفياتها، ومن المحتمل أن تتحوّل الصحوات إلى سبب في عودة العنف مرة أخرى في العراق، سواء كهدف للقاعدة أو كمجندين لها، خاصة مع استمرار تأخر دفع رواتبهم وعدم تسليحهم، وعدم منحهم تراخيص حمل واستخدام السلاح، واستمرار عمليات الاعتقال^(٤٥). وبالتالي، تظل عناصر الصحوة خطراً على أمن العراق إذا لم يتم التعامل معها بما يضمن لها تمثيلاً في أجهزة الأمن، وفي حال استمرار التعامل معهم كـ «غطاء للمتمردين»^(٤٦).

خاتمة

تُعتبر قضيتا الاستقرار والصراع في العراق من القضايا الحاكمة لمستقبل الدولة العراقية الجديدة. وهما مرتبطتان بعاملين، يتعلق العامل الأول بكيفية إدارة القوى السياسية خلافاتها، ومدى قدرتها على الاحتفاظ بالطابع السياسي لتلك العملية، وعلى بناء توافق سياسي في ما بينها.

ويتعلق العامل الثاني بموقف قوات الأمن العراقية، حيث تفيد متابعة التقييمات الأمريكية للوضع في العراق بوجود قناعة ما بمحورية دور تلك القوات، حيث تحدث نائب الرئيس الأمريكي جون بايدين عن احتمال تدخّل الجيش العراقي في عملية تشكيل الحكومة بعد تعثّر تشكيل الحكومة العراقية بعد الانتخابات الأخيرة^(٤٧).

إن ما يحتاج العراق إليه في الفترة المقبلة هو الحفاظ على ما أنجزه منذ عام ٢٠٠٦ في مجال إدارة الصراع بين القوى العراقية، بما يضمن شراكة حقيقية بينها في عملية صناعة السلام، ثم عملية فرض السلام^(٤٨) في عراق «ما بعد الاحتلال الأمريكي».

وربما يحتاج في ذلك إلى نخبة جديدة، تستطيع التعامل مع إشكاليتين، الإشكالية الأولى خاصة بميراث عدم الثقة الذي ورثته القوى السياسية على اختلاف توجهاتها وانتماءاتها منذ عهد النظام العراقي السابق. وفي حال التغلب على هذه الإشكالية، ستسهل على الحكومة عملية

(٤٥) «صحوات ديالى تتوعد القاعدة ثأراً وتطالب الحكومة بالسلام»، الحياة، ٢٩/٨/٢٠١٠.
(٤٦) هذا ما تراه حكومة المالكي، وصرّح إيثنان فلاح حسن، قائد الشرطة، «لا أريد أن أضْمَ أيّاً منهم في القوات الخاصة بي.. في رأيي الكثير منهم يجب أن يُعتقلوا»، انظر: «American Troops hand Over Control on Iraqi Cities», 30 June 2009, Channel 4 News, <http://www.channel4.com/news/articles/politics/international_politics/us+troops+hand+over+control+in+iraq/3240357>.

وهذا الخطر تؤكّده المواجهات التي وقعت بين اللجان الشعبية التابعة لمجلس الصحوة في بعقوبة في محافظة ديالى والشرطة العراقية، وكانت بسبب رفض قائد شرطة المحافظة واللجنة السياسية في مجلس المحافظة مطالبها بالالتحاق بالأجهزة الأمنية الخاصة بالمحافظة، بدعوى مشاركتها في قتل وخطف مواطنين خلال الأعوام الثلاثة الماضية. وقد هيا هذا الوضع مناخاً سمح لتنظيم القاعدة بتنفيذ هجمات جديدة في أثناء ذلك في المدينة. انظر: «اشتباكات بين اللجان الشعبية المسلحة والشرطة»، الحياة، ١١/٢/٢٠٠٨.

(٤٧) «برلمانيون يقلّلون من المخاوف بشأن تدخل الجيش في العملية السياسية»، الصباح، ١٥/٩/٢٠١٠.
(٤٨) يصاحب هاتين العمليتين، وفق منهج مايكل لوند، تخفيف حدة الصراع، ثم إنهاء الصراع. وتُعتبر هذه العمليات الأربع البداية الحقيقية لإنهاء الصراع بين القوى في المجتمعات المنقسمة.

نزع سلاح الميليشيات المسلحة، وحصر السلاح في يد أجهزة الدولة بعد أن تتم إعادة هيكلتها على أساس مهني، بعيداً عن الطائفية والعرقية، فتكون الأجهزة الأمنية فوق كل الحسابات السياسية.

وتتعلق الإشكالية الثانية بكيفية صياغة عقد جديد بين هذه الأطراف يكون مختلفاً عن ذلك الذي صاغه الحاكم المدني للعراق بول بريمر، وورثته الحكومات العراقية المتعاقبة بشكل أو بآخر، فأسس لنوع من الاستقطاب الطائفي انعكس في تشكيل التحالفات السياسية، وهو ضروري ليكون أساساً ترتكز عليه تلك الشراكة وإطاراً حاكماً لها، بحيث يضمن العقد عدداً من الأمور، أولها حلول متفق عليها للقضايا الخلافية، كالمناطق المتنازع فيها، وثانيها صيغة توافقية لتوزيع السلطات بين حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية، وأي من الأقاليم التي ستنشأ بموجب المادة ١١٥ من الدستور العراقي، وثالثها ضمان عدم تهميش أية قوة من

ربما يحتاج العراق إلى نخبة جديدة، تتعامل مع إشكالية عدم الثقة الموروثة منذ عهد النظام السابق، وإشكالية صياغة عقد جديد يكون مختلفاً عن ذلك الذي صاغه الحاكم المدني الأمريكي للعراق.

القوى، خاصة السنية، وضمن تمثيل لها في الأجهزة الأمنية. ومن الضروري أن يتم التعامل مع الشراكة ومع العقد كعملية مستمرة طويلة المدى، بدلاً من التعامل معها كقضية انتخابية يمكن استغلالها لتشكيل تحالفات سياسية.

وإذا كانت الإشكاليات السابقة مرتبطة بالوضع داخل العراق، من حيث نطاق معالجتها، فإن كيفية معالجتها تترتب عليها تداعيات تتخطى حدود الدولة العراقية؛ فمن ناحية، ستحدّد كيفية علاج الإشكاليات السياسية التي نوقشت أعلاه، وإشكالية دمج الصحوات إلى مدى بعيد مستوى الثقة بين العراق والدول العربية، خاصة بلدان الخليج العربي الستة، لاسيما أنها عبّرت أكثر من مرة منذ عام ٢٠٠٣ (في إطار اجتماعات ٢+٥ التي اشتركت فيها مع الولايات المتحدة ومنتدى حوار المنامة الذي يعقد سنوياً)، عن حساسية مسألة إقصاء السنة من العمليتين السياسية والأمنية، واعتبرت ذلك مبرراً لانخفاض تمثيلها الدبلوماسي في العراق.

ومن ناحية ثانية، ستحدد مسألة التداول السلمي للسلطة وكفاءة القوات العراقية طبيعة علاقة العراق بإيران، وسيكون لها دور مهم في تحديد مسار هذه العلاقات، وما إذا كانت ستعجه نحو الصراع، أم سيظل العراق تابعاً سياسياً لإيران. كما ستحدد من ناحية ثالثة نمط العلاقات بالولايات المتحدة، وما إذا كان العراق سيتحول إلى «محمية» أمريكية أم إلى «حليف» استراتيجي «جديد» في المنطقة. وبالتالي، تُعتبر هذه المرحلة ذات أهمية خاصة في تحديد مستقبل الصراع والاستقرار في العراق، فضلاً عن وضع الأسس المحددة لعلاقاته الإقليمية والدولية في المستقبل □